

Distr.: General
22 May 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة
الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
الدورة الثانية
جنيف، ١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن دورته الثانية

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة ١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-08204(A)



* 1 8 0 8 2 0 4 *

المحتويات

الصفحة

٣	مقدمة	
٣	الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	أولاً -
٣	تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية	ألف -
٥	الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	باء -
٥	إجراءات أخرى اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	جيم -
٦	موجز الرئيس	ثانياً -
٦	الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
٧	تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية	باء -
١٦	الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	جيم -
١٧	مسائل تنظيمية	ثالثاً -
١٧	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٨	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٨	اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي	جيم -
١٩	الحضور	المرفق

مقدمة

عُقدت الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

ألف- تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعبارة للحدود في البلدان النامية

التوصيات السياساتية المتفق عليها

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، إذ يرحب بمساهمات المشاركين الكتابية والشفوية التي أثرت مناقشة المواضيع المختارة، وإذ يشدد على أهمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع،

وإذ يسلم بأن الثغرات الحالية في مدى التأهب للتجارة الإلكترونية، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخل البلدان، تعني ضمناً أن الفوائد المتأتية من التجارة الإلكترونية ليست موزعة بالتساوي، وأن الأمر يحتاج إلى استجابات سياساتية ملائمة في هذا السياق،

وإذ يلاحظ أن الاقتصاد الرقمي ومنصات التجارة الإلكترونية يمكن أن توجد فرصاً وتطرح تحديات على حد سواء بالنسبة للبلدان النامية،

وإذ يسلم بالحاجة إلى استكشاف إمكانية تعزيز المنصات الإلكترونية المحلية في البلدان النامية،

وإذ يلاحظ بقلق أن إمكانات وصول الشركات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى منصات التجارة الإلكترونية الدولية واستخدامها إياها بفعالية في البلدان النامية لا يزال يطرح تحديات،

وإذ يسلم بأن المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية تواجه العديد من المشاكل، بما فيها القيود التشغيلية، عند إقامة أسس التجارة الإلكترونية،

١- يقر بالحاجة إلى زيادة فوائد التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي إلى أقصى حد ممكن ومعالجة تحدياتهما وإلى ضرورة أن يتناول واضعو السياسات تناولاً كلياً مجالات سياساتية متعددة منها تلك المتصلة بالبنية التحتية الرقمية، والتجارة، والمنافسة، والمحتوى المحلي، وحماية المستهلك، وحماية البيانات، والمعاملات الإلكترونية، وأمن الفضاء الإلكتروني، وتسوية المنازعات عبر الإنترنت، والضرائب، والتنوع اللغوي، والتعليم، وتنمية المهارات، والعمل؛

- ٢- يشجع الحكومات، عند الاقتضاء، على التحاور مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة عند وضع السياسات والأنظمة للمساعدة على تحقيق المكاسب الإنمائية المتوخاة من الاستخدام المتزايد للمنصات الرقمية؛
- ٣- يشجع البلدان النامية على السعي للتعلم من تجارب الاقتصادات الأخرى في التغلب على التحديات السياسية ذات الصلة قصد تجنب تكرار الأخطاء والاستفادة من الممارسات الجيدة؛
- ٤- إذ يحيط علماً بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به المنصات المحلية في تلبية المطالب المحلية والاستجابة للظروف المحلية، يشجع على التعاون بين الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تهيئة بيئة مواتية لمباشرة الأعمال الحرة والابتكار، وتيسير سبل وصول المنشآت الرقمية الصاعدة إلى التمويل والتكنولوجيا، وإيجاد الوعي، وبناء الثقة، وإنشاء بيئة قانونية وسياسية تمكينية؛
- ٥- يحيط علماً، فيما يتصل بجعل المنصات المحلية في أقل البلدان نمواً أقوى وأقدر على المنافسة، بإمكانية الاستعانة بتعاونيات منصات رقمية مواتية لشح الموارد من أجل تطوير حلول رقمية في مجال بناء القدرات، بما في ذلك بدعم من الشركاء في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع؛
- ٦- إذ يلاحظ أن عدم المساواة في الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية الدولية واستخدامها الفعال قد يعزى إلى عوامل شتى (أنظمة البلد المضيف أو البلد الأصلي، والقيود الجغرافية، واستراتيجيات الشركات، وبيئات الأعمال التجارية)، يشجع الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على إزالة الحواجز التي تواجهها البلدان النامية بوجه خاص في هذا الصدد؛
- ٧- يسلم بأهمية المناقشة الدولية الجارية بشأن كيفية العمل على الصعيد العالمي من أجل تعزيز توافر نظم الدفع القابلة للتشغيل البيئي والبيئات التجارية الشفافة والتي يمكن الاعتماد عليها في أغراض التفاعل بين المنصات ومؤسسات الأعمال التجارية، مع تكريس الضمانات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال؛
- ٨- يشجع على الاستخدام الفعال للحلول التكنولوجية والمؤسسية المبتكرة بهدف التغلب على المشاكل المحددة المتصلة بالمدفوعات، ونظم العنونة المادية، وتشجيع الصادرات، واللوجستيات التجارية؛
- ٩- إذ يلاحظ بقلق ما تبقى من فجوات جنسانية في استخدام التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، يحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على إيلاء الاهتمام الكافي للتصدي للتحديات المحددة التي تواجهها مؤسسات الأعمال التجارية التي تقودها نساء في مجال الاتجار عبر الإنترنت ولتعزيز الفرص المتاحة لهن؛
- ١٠- إذ يشدد على تباين الاستعداد للتجارة الإلكترونية بين المناطق الحضرية والريفية، يشجع على بذل الحكومات وشركاء التنمية جهوداً نشطة لجعل التجارة الإلكترونية أمراً ممكناً في المناطق الريفية في البلدان النامية، ولا سيما من خلال توفير الكهرباء، والموصولة النقالة، والبنية التحتية الطرقية، ونظم العنونة المادية؛

- ١١- يدعو الحكومات وشركاء التنمية إلى الارتقاء بجهودها لبناء قدرة صغار المنتجين في البلدان النامية على المنافسة في أسواق التصدير عن طريق الاتجار عبر الإنترنت؛
- ١٢- يكرر تأكيد الحاجة إلى وجود تفاعل فعال بين فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، بغية جني ثمار التأزر وتجنب الازدواجية؛
- ١٣- يشجع أمانة الأونكتاد على استكشاف فرص التعاون مع بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً من أجل تعزيز الاستعداد للتجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً، والسعي إلى توسيع نطاق تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية ليشمل البلدان النامية الأخرى.

الجلسة العامة الختامية

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨

باء- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

القرار

- إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مراعاة منه للحاجة إلى زيادة توافر الإحصاءات الرسمية عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، لا سيما في البلدان النامية، لدعم صنع سياسات قائم على الأدلة:
- ١- يوصي مجلس التجارة والتنمية بإنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/EDE/2/3؛
- ٢- يطلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد اختصاصات الفريق العامل الجديد، استناداً إلى المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/EDE/2/3، على أن توضح أن هدفه المساهمة في تعزيز التعاون في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتجنب الازدواجية مع الأعمال الجارية الأخرى ذات الصلة.

الجلسة العامة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨

جيم- إجراءات أخرى اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتمية من التجارة الإلكترونية المحلية والعبارة للحدود في البلدان النامية

- ١- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (فريق الخبراء الحكومي الدولي)، وفقاً لاختصاصاته، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، التوصيات السياساتية المتفق عليها (أعلاه) كي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والستين في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

٢- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جلسته العامة المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بعد مناقشات، قراراً (أعلاه) بشأن بند من جدول الأعمال من المقرر عرضه على نظر مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والستين في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

٣- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، إجراء البت في قرار بشأن البند ٥ من جدول أعماله - المتعلق بالمواضيع والأسئلة الإرشادية التي ستدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورته الثالثة - إلى الدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية. وستوجه أمانة الأونكتاد دعوة إلى الدول الأعضاء لتقديم مقترحات بشأن جدول الأعمال والأسئلة الإرشادية. وستعرض المقترحات الواردة على المجلس للنظر فيها، وسوف يُبت في النص النهائي لجدول الأعمال المؤقت في الدورة الخامسة والستين للمجلس.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

٤- سلّطت نائبة الأمين العام للأونكتاد الضوء في ملاحظاتها الافتتاحية على تركيز الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي على المنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية، في سياق يأتي بعد الكشف عن استخدام البيانات من بعض منصات التواصل الاجتماعي للتأثير على عمليات شتى ذات صلة بالاقتصاد والسلوك. وأضافت أن الاقتصاد الرقمي، بما فيه المنصات الرقمية، يتطور بسرعة، وأن البيانات تشكل مادته وأداته. وتجاوزت آثار الاقتصاد الرقمي مجالي الاتصالات والتجارة عبر الإنترنت. فنمو المنصات الرقمية أسرع في البلدان النامية، علماً أن الكثير منها يفتقر إلى قوانين مناسبة لحماية البيانات. وكانت الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي فرصة لاقتراح توصيات ملموسة في مجال السياسات العامة قد يكون لها أثر مفيد على إنشاء منصات رقمية محلية وعالمية في البلدان النامية. وينبغي أن تهدف التوصيات السياسية إلى تدعيم مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء في الاقتصاد الرقمي.

٥- وعرضت أمانة الأونكتاد وثيقة معلومات أساسية عن تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتمية من التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية (TD/B/EDE/2/2). وفي سياق النمو المستمر لمبيعات التجارة الإلكترونية العالمية ولعدد المتسوقين عبر الإنترنت على نطاق العالم، بما في ذلك على صعيد عابر للحدود، تظل الفجوة في التجارة الإلكترونية كبيرة. ويتصاعد دور المنصات الرقمية بوصفها محركات للتجارة الإلكترونية، لكنها تطرح أيضاً تحديات عدة. فالمنصات الوطنية أو الإقليمية قد تجلب منافع، في حين ينطوي استخدام المنصات المكيفة على حظوظ أوفر للنجاح

لأنها تستهدف مستخدمين بعينهم. والحاجز الأكبر الذي يحول دون الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية هو الافتقار إلى نظم الدفع. وثمة أيضاً مجموعة من الحواجز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحواجز المتعلقة بالقدرات التي من شأنها أن تقلص من احتمال استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية من الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية. وعُرضت في الأخير الأسئلة الإرشادية الأربع التي يتعين النظر فيها.

٦- ورحب العديد من المندوبين بتنظيم أسبوع الأونكتاد للتجارة الإلكترونية، واعترفوا بالحاجة إلى تعميق المناقشات بشأن آثار التجارة الرقمية على التنمية بحيث تكون شاملة ومستدامة. واعترف كثير من المندوبين أيضاً بأن المنصات الرقمية هي العمود الفقري للتجارة الإلكترونية وأنها جلبت منافع معينة للمستهلكين من البلدان النامية، لكنهم شددوا على أن معظم القيمة المولدة يعود إلى المنصات الرقمية الموجودة في البلدان المتقدمة. وألقى مندوبون عدة الضوء على أن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تستحق اهتماماً خاصاً بسبب موقعها الجغرافي وافتقارها إلى الموارد. ورحب العديد من المندوبين بتقييمات الأونكتاد السريعة المدى استعداد أقل البلدان نمواً للتجارة الإلكترونية، وطالبوا بإتاحة الاستفادة منها أيضاً للبلدان النامية الأخرى. وأشار عدد قليل من المندوبين إلى أن التجارة الإلكترونية ينبغي أن تتيح فرصة لزيادة التجارة بين البلدان الأفريقية، التي لا تزال منخفضة جداً.

٧- وأشار مندوبون عدة إلى أن اعتماد النموذج التجاري للمنصات الرقمية على البيانات يفرض إيلاء أهمية حاسمة للأنظمة الكفيلة بتأمين الخصوصية وحماية المستهلك. وتعتبر الأنظمة أيضاً أداة هامة للتجارة الإلكترونية العابرة للحدود، ولتسوية المنازعات عبر الإنترنت، وللتوثيق الرقمي. ورحب العديد من المندوبين بدورة فريق الخبراء الحكومي الدولي باعتبارها فرصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. واعتبروا أن نتائج المناقشات خطوة تصب في استباق الإشكالات واقتراح حلول وآليات للتنفيذ.

باء- تعزيز المكاسب الإثمائية المتأتية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية

٨- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي خمس مناقشات مائدة مستديرة.

دور المنصات الرقمية في التجارة الإلكترونية

٩- شارك في المناقشة الأولى خبير أكاديمي من إدارة العلوم الإنسانية الرقمية بـ "كينغس كوليغ لندن" (London College King's) وآخر من معهد أوكسفورد للإنترنت (Oxford Institute Internet).

١٠- وأوضح أحد المشاركين طبيعة المنصات الرقمية ونموذجها التجاري المؤثر، الذي صُمم خصيصاً لأغراض جمع البيانات والتحكم فيها. ومُتيز بين منصات الإعلانات، والمنصات السحابية، ومنصات المنتجات، والمنصات المرنة. وشكك المشاركون في استفادة منصات الإعلانات والمنصات المرنة إماً لأن مصادر دخلها قد تقلص بسبب أنظمة حماية البيانات وإما لأنها لا تحقق أرباحاً. وذهب المتحدث إلى أن تدابير المُواكبة يمكن أن تشمل المحاور

التالية: سياسة المنافسة، لمواجهة نزوع المنصات الرقمية إلى الاحتكار وإتاحة تحقيق أقصى حد من المزايا المقترنة به مع تقليص آثاره السلبية إلى أدنى حد؛ والسياسة الصناعية، لدعم المنصات المحلية المستدامة وتشجيع الابتكار؛ والسياسة التجارية، من أجل ترتيبات مناسبة لتقاسم البيانات بين البلدان؛ وسياسة الخصوصية للسماح باستخدام البيانات جمعياً مع الحفاظ على خصوصية الفرد.

١١- وناقش مشارك آخر آثار المنصات الرقمية على أسواق العمل. وقال إن استمرار تزايد المعروض من الأيدي العاملة، ومعظمها من مجتمعات ذات دخل متوسط في الشريحة الدنيا، يؤدي إلى فائض في اليد العاملة. وأتاح تعزيز الموصولة بالإنترنت وتفكك سلاسل القيمة العالمية إلى أدوار وظيفية استنساخية إقبال الناس في جميع أنحاء العالم على البحث عن عمل خارج بلدانهم. بيد أن جُلَّ الطلب على العاملين في المجال السحابي كان مركزاً حتى الآن في البلدان الغنية وفي الهند. وأفضى عدم التوازن بين العرض والطلب في مجال الأعمال الصغرى الرقمية إلى ضعف القدرة التفاوضية للعاملين وزيادة خطر حدوث سباق إلى الحضيض فيما يتصل بظروف العمل والأجور. وكشفت البحوث أن العمل الرقمي يعامل معاملة السلعة، وقد ينتهي الأمر بظروفه إلى مزيد من التدهور. وألقى المشاركون الضوء أيضاً على ضرورة تنمية المهارات. وفي هذا السياق، يستخدم أرباب العمل في البلدان المتقدمة الموارد الواردة من البلدان النامية دون أن تحمي هذه البلدان من ذلك أي عائد يذكر. ومن الحلول الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع الاعتماد على تعاونيات المنصات وتدابير التقنين وحقوق العمل لتنظيم العاملين في الاقتصاد الرقمي. وذكّر أن مشروع "مؤسسة العمل المنصف"، الذي جُرب في الهند وجنوب أفريقيا، يتيح حلاً ممكناً للحد من لا شفافية سلاسل القيمة المعتمدة على العمل السحابي وإصدار شواهد التقيد بمعايير العمل الجيدة، مع مراعاة الأبعاد المختلفة للعمل، وهي الأجور والظروف والعقود والاتصالات والإدارة والحوكمة واستخدام البيانات والتمثيل.

١٢- وخلال المناقشات اللاحقة، أعرب العديد من المندوبين عن قلقهم متسائلين عن نماذج المنصات الرقمية التي ستكون أكثر استدامة وكيف يمكن للبلدان أن تضمن حقوق العاملين، مع زيادة العمالة، والاستفادة على أمثل وجه من جباية الضرائب، وحماية البيانات الوطنية، والحصول على حصة أكبر من المنافع المستمدة من المنصات الرقمية. وأثيرت مخاوف بشأن الصعوبات التي تواجه العديد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، لسد الفجوات الكبيرة في البنية التحتية الرقمية والقوة الاحتكارية لبعض المنصات الرقمية. ومن المخاوف أيضاً قضايا المنافسة ومشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من البلدان النامية في المنصات الرقمية. وشدد أحد المندوبين على أهمية التمييز بين ما تتيحه المنصات الرقمية من فوائد الكفاءة والإنتاجية التي يجنيها المستعملون والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والحكومات في البلدان النامية والفوائد التي تعود على المنصات الرقمية التي تستحدث التكنولوجيا وتديرها وتعممها. وتتركز الفوائد عادة في الفئة الأخيرة. وهناك أيضاً خطر الوقوع في مغالطة التعميم، في ظل تزايد عدد البائعين عبر الإنترنت. ولا ينبغي النظر إلى الاقتصاد الرقمي على أنه دواء لكل داء. واتفق العديد من المندوبين على أن من المهم التأكد من أن الاقتصاد الرقمي يوفر فرصاً للتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

١٣- وأشار المشاركون إلى أن المنصات السحابية تهم البلدان النامية لأنها تدخل تحسينات على البنية التحتية وتمكّن من الحصول على السلع والخدمات، في حين أن منصات المنتجات يمكن أن يكون أداءها أفضل في الاقتصادات ذات الطلب المحلي القوي. ويمكن للبلدان النامية أيضاً أن تجد السبل التي تجعل من المنصات المرنة أداة تفيده المجتمعات والعاملين على الصعيد المحلي، بدلاً من أن تكون أداة استغلال لهم. واعتبر بعض ممثلي المجتمع المدني الأونكتاد أفضل منتدى للبلدان لمواصلة مناقشة الآثار الإنمائية للمنصات الرقمية والتجارة الإلكترونية.

١٤- واتفق المشاركون عموماً على ضرورة أن تعيد الحكومات النظر في قوانينها وأنظمتها، التي يغلب ألا تكون قادرة على تحقيق الغرض المنشود في الاقتصاد الرقمي. فيتعيّن عليها أن تساعد على بناء القدرة التفاوضية الجماعية للعاملين في المجال السحابي. وفيما يتعلق بحماية البيانات، هناك دروس ينبغي استخلاصها من المبادرات الجارية في البلدان المتقدمة. واقترح المشاركون أن النظام العام لحماية البيانات ٦٧٩/٢٠١٦ الصادر عن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكون أساساً جيداً لبناء إطار لحماية البيانات في بلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي. ودعا أحد المشاركين، في معرض تناوله للحلول الممكنة لتحسين توزيع القيمة المستمدة من المنصات الرقمية، إلى إنشاء صندوق وطني للبيانات يستطيع جمع أنواع معينة من البيانات يمكن للقطاع الخاص استخدامها مقابل رسوم. ويمكن أيضاً لصناديق الاستثمار الإقليمية أن تدعم المنصات الإقليمية برؤية بعيدة الأمد. وإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات أن تحمي الصناعة المحلية من المنافسة غير المشروعة من الأطراف الفاعلة عالمياً وتدعم الميزة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق المحلية.

كيف يمكن تعزيز إنشاء منصات محلية في البلدان النامية لخدمة التجارة الإلكترونية المحلية والعبارة للحدود

١٥- كان الفريق الثاني متألماً من المدير العام لشركة "Ringier Africa AG"، ومدير للعلاقات الحكومية والسياسات العامة في شركة "Mercado Libre"، والشريك المؤسس لشركة "Mart" الهندية ومديرها. وركزت المناقشة على السؤال الإرشادي الأول للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي المتعلق بالكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تعزز إنشاء منصات محلية للتجارة الإلكترونية المحلية والعبارة للحدود.

١٦- وشدد أحد المشاركين على انتشار استخدام الإنترنت النقال في أفريقيا، لا سيما بين الشباب. وسلط الضوء على أن معدلات تغلغل الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لا تزال تنمو بسرعة، مع انتشار الأجهزة الرخيصة وانخفاض تكاليف بيانات الأجهزة المحمولة. ويؤدي المستخدمون انفتاحاً على الفرص التي يتيحها الإنترنت لتلبية الحاجات والرغبات الأساسية. بيد أن ضعف البنية التحتية الأساسية لا يتحمل المواكبة المحلية الواسعة النطاق، كما أن ثمة تحديات ترتبط بالمدفوعات واللوجستيات. وتتخلف الشركات عن ركب التقدم في تهيئة البيانات وتوافر التكنولوجيا والتعب، لكنها بطبيعة الحال اعتمدت أحدث أشكال الإعلانات الرقمية وغيرها من أشكال الرقمنة. وأكد المشاركون أنه لا يوجد تمويل يذكر يتيح تهيئة البيئة العامة واغتنام جميع الفرص والتشجيع على المزيد من المشاريع الرقمية. ومن الأهمية بمكان أن تتعلم البلدان من أفضل الممارسات الدولية وأن تعي الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وذلك مثلاً من خلال الاستفادة من الأسواق المحلية الكبيرة أو المراكز الإقليمية التي تتبوأ موقعاً جيداً.

ومن العوامل الهامة التي ينبغي مراعاتها سهولة ممارسة الأعمال التجارية والحاجة إلى اجتذاب المستثمرين الدوليين.

١٧- وأكد مشارك آخر أهمية خدمة الموصولية النقالة بشبكة الإنترنت في تعزيز التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية وإتاحة الوصول إلى السكان في المناطق النائية. ويعزى حالياً نصف جميع المبيعات عبر الإنترنت في المنطقة إلى خدمة الموصولية النقالة بشبكة الإنترنت. ومن المتوقع أن يستمر نمو التجارة الإلكترونية. وألقى المشارك الضوء على أهمية الاستثمار الأجنبي في المراحل الأولية لإنشاء المنصات الرقمية في البلدان النامية، لأن الربحية لا يمكن أن تتحقق إلا بعد بضع سنوات. ومن المهم أيضاً تنويع النماذج التجارية للارتقاء بتجربة المستخدمين عن طريق الحلول المتكاملة، بما يشمل المدفوعات والتمويل وخدمات الشحن. وتشمل القضايا السياسية التي تحتاج إلى مناقشة مسألة الأساس والمرونة اللازمين لبناء إطار يستند إلى مبادئ مستدامة تعزز الابتكار، وحياد الإنترنت، وخصوصية البيانات، وتدفق البيانات، وتوحيد المقاييس، ومسؤولية الوسطاء، وتنظيم المشاريع، والمحتوى المحلي، والشمول المالي، والضرائب، واللوجستيات.

١٨- وعرض مشارك آخر مكونات رئيسية لإنشاء منصة رقمية، مركّزاً على الهند. ويتيح توافر الإنترنت فائق الجودة بسعر مناسب، إضافة إلى توافر البيانات بتكلفة منخفضة، إمكانية إنشاء منصات رقمية. والعوامل التي تسهل استخدام المنصات الرقمية هي المعلومات والمحتوى الذي تقدمه المنصات، والإجراءات الحكومية المتصلة بالامتثال والضرائب، وتوافر نظم الدفع والاستلام، والنظم المالية. وفي هذا السياق، يعدّ توافر الموظفين المهرة ورأس المال والبنى التحتية عوامل محيّدة داعمة. وتعد الجهات الفاعلة في مجال التجارة الإلكترونية، بالتعاون مع الهيئات التنظيمية الوطنية، الدعامة الرئيسية لتعزيز تنمية التجارة الإلكترونية. وحدد المشارك القيود التشغيلية الأساسية التي تقيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الراغبة في الاتجار عبر الإنترنت، مثل مسألة إنشاء منصة رقمية بنفسها، وتشكيل فريق، والخوف من ميدان جديد مجهول، وعقلية "الالتكال على الغير"، في الهند خاصة. والحواجر المشتركة التي تحول دون التجارة الإلكترونية هي عدم توافر البيانات والبنى التحتية للدفع واللوجستيات والتغلغل المحدود للإنترنت واستخدامه. وللتغلب على هذه الحواجز، تدعو الحاجة إلى تعاون مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الرابطات الصناعية، والجهات الفاعلة في التجارة الإلكترونية، والهيئات المنظمة.

١٩- وتبادل المندوبون خلال المناقشات الخبرات المتعلقة بإنشاء منصات التجارة الإلكترونية وما يتصل بذلك من تحديات. وأشار العديد من المندوبين إلى أن الافتقار إلى البنية التحتية الملائمة (مثل الموصولية العريضة النطاق الثابتة أو النقالة)، والمهارات المناسبة لتشغيل المنصات، وخدمات التسليم الموثوقة، والتمويل، عوامل تعيق تنمية التجارة الإلكترونية. وهناك أيضاً مشاكل الوعي والحواجر الثقافية. وثمة أيضاً حاجة إلى زيادة التمويل لتحسين البنية التحتية المادية، ومساعدة أصحاب الأعمال الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على توسيع أعمالهم التجارية الرقمية. ويمول مستثمرو القطاع الخاص عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أن الحكومات، في حالات محددة، تأخذ بزمام المبادرة في استدامة الابتكار وتعزيز التكنولوجيات والأعمال التجارية الجديدة. وسلط أحد المندوبين الضوء على أثر المنصات على

الموازن التجارية لأقل البلدان نمواً، لأن التجارة الإلكترونية تؤدي في الغالب إلى زيادة الواردات. ويعد التعاون الدولي ضرورياً لتعزيز تنمية التجارة الإلكترونية. وإذا كان إنشاء المنصات الرقمية المحلية هاماً، فإن التعاون مع الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية يعتبر وسيلة لجذب الدراية العملية والارتقاء بالإنفاذ إلى الأسواق.

٢٠- وشدد مندوبون عدة على موضوع أنظمة حماية البيانات ومكافحة الجرائم الإلكترونية. وأثر عدم وجود قوانين بشأن حماية البيانات ومكافحة الجرائم الإلكترونية على ثقة أوساط الأعمال والمستهلكين. ورغم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي، فإن العديد من البلدان النامية لم تعتمد بعد هذه الأنظمة. ولا بد من حماية الجهات الفاعلة الرقمية من الوقوع ضحايا للجرائم الإلكترونية، وقد لا تكون النهج المحلية كافية. ويعد تقاسم أفضل الممارسات الدولية أمراً هاماً في هذا الصدد. وشدد عدد قليل من المندوبين وممثلي المجتمع المدني على أهمية توطين البيانات في البلدان من أجل تحسين الرقابة على الصعيد المحلي، بدلاً من التركيز على التدفق الحر للبيانات فقط. بيد أن أحد المشاركين أشار إلى تكلفة تقسيم البيانات، ملفتاً الانتباه إلى أن حفظ البيانات في العديد من المواقع أكثر تكلفة وأقل كفاءة. ودعا عدد قليل من المندوبين إلى وضع أنظمة لحماية المنصات الرقمية المحلية من الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية. وأشار أحد المشاركين إلى أنه قد يكون من الأفضل وجود سياسات وطنية تُقدّر المنصات الرقمية المحلية على المنافسة. ولفت الانتباه أيضاً إلى أهمية المحتوى المحلي.

٢١- وشدد عدد قليل من المندوبين على الحاجة إلى الحد من فجوة التجارة الإلكترونية بين الريف والحضر من خلال استحداثات تكنولوجيات ومنصات رقمية. ولفت أحد المشاركين الانتباه إلى أن المناطق الريفية استفادت مؤخراً من التجارة الإلكترونية، من خلال سوق أكثر انفتاحاً تتوفر فيها مجموعة أكبر من السلع والخدمات، ومن خلال بيع منتجات خاصة بمناطق ريفية معينة على الإنترنت. بيد أن المؤسسات الريفية تحتاج إلى عرض منتجات ذات قيمة إضافية حقيقية كي يُكتب لها النجاح في الإنترنت.

كيف التغلب على الحواجز التي تواجهها البلدان النامية - بما فيها أقل البلدان نمواً - للاستفادة من منصات التجارة الإلكترونية الدولية

٢٢- ركز المشاركون في المناقشة الثالثة على السؤال الإرشادي الثاني للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي بشأن ماهية الحواجز القائمة التي تواجهها البلدان النامية - بما فيها أقل البلدان نمواً - للاستفادة من منصات التجارة الإلكترونية الدولية وكيفية التغلب عليها. وكان فريق حلقة النقاش مؤلفاً من مدير السياسات العامة العالمية في منصة إي باي (eBay)، ورئيس قسم المخاطرة والامتثال في برنامج "الإقامة الإلكترونية" بإستونيا، ومستشار السياسات العامة للتجارة والعلاقات الدولية في غوغل، ونائب رئيس المبادرات العالمية في منصة علي بابا (Alibaba).

٢٣- وبيّن أحد المشاركين أن المنصات الرقمية يمكن أن تتيح فرصاً للشركات الصغيرة وأصحاب الأعمال الحرة في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو مستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلد أو المنطقة التي يقيم فيها البائع. وتمكن المنصات الرقمية الناس في البلدان النامية من إنشاء مشاريع تجارية إلكترونية بوصفها مصدراً للعمالة والدخل، الأمر

الذي يتيح فرص النفاذ إلى الأسواق المجاورة والخارجية ويسمح للشركات الصغيرة بالنمو. والوصول إلى منصة إي باي محدود بسبب الأنظمة السارية في بعض البلدان. وفي الوقت نفسه، تشمل الحواجز الكبيرة التي تحول دون الاستخدام الفعال لمنصة إي باي عدم وجود موصولية بالإنترنت كافية وميسورة، وعدم توافر حلول الدفع، وعدم كفاءة الخدمات المقدمة، وضعف خدمات التسليم. ولاحظ المشاركون الأهمية التي يوليها المستهلكون لانتقاء الخدمات المقدمة، بما يشمل توطين مواصفات واجهة استخدام المنصة واعتماد حلول التسليم المكثفة. وأشار المتحدث إلى أن الشركات أو الأفراد الذين يستخدمون منصة إي باي يبيعون منتجاتهم من خلال تسعة إصدارات مختلفة من موقع إي باي على الإنترنت، الأمر الذي يسمح لأصحاب المشاريع بالتوسع في أسواق جديدة. وأظهرت دراسة لبلدان أمريكا اللاتينية أن أكثر من نصف البائعين عبر إي باي وصلوا إلى المستهلكين في أربع قارات أو أكثر.

٢٤- ولاحظ مشارك آخر أن برنامج "الإقامة الإلكترونية"، الذي تديره حكومة إستونيا، ساعد أصحاب المشاريع على الوصول إلى الأسواق العالمية عبر الإنترنت. ويتيح البرنامج، بفضل تعريف رقمي، لأصحاب المشاريع في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إمكانية الوصول إلى بيئة الأعمال التجارية للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الخدمات المالية ومنصات الدفع الدولية، إضافة إلى خدمات الدعم المتوفرة في الحال في مجال المحاسبة والضرائب والقانون. وتشمل تحديات البرنامج، وهي تحديات تواجهها منصات رقمية دولية أخرى، مسألة الوصول غير الكافي والمكلف إلى الإنترنت؛ والافتقار إلى المهارات التجارية والإلمام باللغة الإنكليزية؛ والاحتكاك المحدود بالقواعد والأنظمة ذات الصلة أو إدراكها؛ وتحلف نظم اللوجستيات.

٢٥- وشدد مشارك آخر على الإمكانيات التي تتيحها الإنترنت من حيث إيجاد فرص جديدة للناس في جميع أنحاء العالم وجعل التجارة أكثر شمولاً للجميع. فتمكين الأفراد من الوصول إلى المنصات الرقمية والانخراط مع الآخرين لن يؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة فحسب، بل إلى إنشاء محتوى يراعي احتياجات المجتمعات المحلية وما تفضله أيضاً. وسيؤدي وجود محتوى محلي أكثر جاذبية واستجابة بدوره إلى ارتفاع معدلات استخدام الإنترنت في تلك الأسواق، الأمر الذي يستحث دينامية مثمرة على صعيد إنشاء المحتوى المحلي واستيعاب الإنترنت. ورغم أن الحواجز التي تحول دون الإقبال على تطوير التطبيقات تظل منخفضة نسبياً، فإن من الضروري زيادة تطوير المعارف والمهارات في هذا المجال في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وثمة إشكالات تتعلق بسداد المدفوعات المستحقة لمطوري التطبيقات، فيما بين البلدان وداخلها؛ ثم إن الامتثال للسلطات الضريبية والمصارف المركزية والسلطات التنظيمية عبر البلدان والمناطق عملية مستنفدة للوقت.

٢٦- وشدد آخر مشارك على الدور الرئيسي للتجارة الإلكترونية في تعزيز التنمية المستدامة وأهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تمكين أصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من بناء منصات رقمية جديدة وإيجاد وظائف جديدة وزيادة الشمول المالي. ومع أن المنصات العالمية، مثل منصة علي بابا، أتاحت للشركات الصغيرة الاتصال بالاقتصاد العالمي وزيادة الشمول المالي، فإن الضرورة لا تزال تدعو إلى استمرار الاستثمار في بناء القدرات في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وتكتسي أهمية مبادرة "إي - فاؤنדרز" (eFounders) التي شارك في تنظيمها كل من منصة علي بابا والأونكتاد.

٢٧- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المندوبون الخبرات المتعلقة باستخدام منصات التجارة الإلكترونية العالمية. وحدث توافق واسع في الآراء على أن توطين المنصات الرقمية والمحتوى عامل رئيس في كسر قيود الطلب في البلدان النامية رغم أن شبكة الإنترنت قد تكون وسيلة تكافؤ فعالة للغاية داخل البلدان وفيما بينها وأن التجارة الإلكترونية محرك محتمل للتنمية المستدامة والشاملة. ورغم وجود سبل مختلفة لتحقيق هذا الهدف، فإن ثمة استراتيجية هامة لتحفيز الطلب في الأسواق المحلية ألا وهي تلبية احتياجات المجتمعات المحلية والاستجابة لما تفضّله، بما في ذلك في الجانب اللغوي. ولاحظ بعض المندوبين أن البلدان النامية تحتاج أيضاً إلى دراسة السبل التي يمكن بها للمنصات الرقمية المحلية أن تتوسع عالمياً بحيث تدخل أسواقاً جديدة، واعترفوا بأهمية الوصول إلى البيانات لتيسير العملية.

٢٨- وسلط مندوبون عدة الضوء على مختلف الحواجز المستمر وجودها والتي تعيق التجارة الإلكترونية، بما في ذلك القيود التي تمنع بعض منصات التجارة الإلكترونية الدولية من تقديم خدمات في بعض البلدان؛ وعدم شيوع إلمام كاف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى السكان وأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة وأصحاب المشاريع؛ وضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتباين القواعد والأنظمة عبر البلدان والمناطق؛ وعدم وجود قوانين أو هيئات لحماية المستهلك في بعض البلدان؛ والحواجز الثقافية والنفسية - الاجتماعية. ولاحظ مندوبون عدة الفرق الشاسع بين الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية الدولية واستخدامها بفعالية. فعلى سبيل المثال، تواجه الشركات الموردة في البلدان النامية تحديات في الوصول إلى المنصات الرقمية العالمية. وفي هذا السياق، يشكل الدفع العابر للحدود عائقاً كبيراً أمام الاستخدام الفعال لمنصات التجارة الإلكترونية الدولية، إذ إن بعض حلول الدفع، مثل بيبال (Paypal)، غير متاحة في معظم أقل البلدان نمواً. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء عدم تكافؤ المكاسب المحصلة من منصات التجارة الإلكترونية الدولية، إذ إن عمليات الشبكة تفيد عادة مالك المنصة الرقمية بوجه خاص، في حين تتناقض الفوائد الهامشية لمستخدمي المنصات الرقمية القائمة والجديدة مع توسع الاستخدام.

٢٩- وتطرق النقاش إلى المسائل المتصلة باستخدام البيانات ونقلها وحمايتها وقابليتها للتحويل، واعترف مندوبون عدة بأنها معقدة، ودعوا إلى مزيد من الدراسات في المنتديات الدولية، بما فيها الأونكتاد. وأحرز بعض التقدم من جهة منح المستهلكين المزيد من التحكم في بياناتهم الشخصية. غير أن القواعد والأنظمة، بما فيها تلك المتعلقة بمسؤولية الوسطاء، لم تواكب تطور الاقتصاد الرقمي، كما أن ثمة حاجة إلى مزيد من المناقشة، خاصة أن حكومات وكيانات شتى تنتهج نهجاً متباينة. وشددت بعض الوفود على استخدام متطلبات توطين البيانات، رغم أنها هذه مسألة معقدة ومتعددة الجوانب وتنطوي على مزايا وعيوب محتملة. وإذا كان ينبغي لمتطلبات التوطين أن تهدف إلى توفير الأمن والحماية من الاختراقات، فإنه ينبغي أيضاً أن تتجنب إضعاف الوضع التنافسي للشركات المحلية.

٣٠- وشدد مندوبون عدة على أن إزالة الحواجز التي تعترض الاستخدام الفعال لمنصات التجارة الإلكترونية الدولية تستوجب تسلسلاً محكماً للسياسات العامة، وتدابير داعمة على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية، واستثمارات من المجتمع الدولي. فمن المهم إيجاد بيئة للتجارة الإلكترونية يمكن أن تحظى بثقة المستخدمين وتحفز مزيداً من الناس على

استخدام المنصات الرقمية. وثمة حاجة أيضاً إلى إيجاد بيئة قانونية ثابتة بين البلدان والمناطق لدعم التجارة الإلكترونية العابرة للحدود ودفع الابتكار. وأتفق على أنه ليس هناك نهج واحد يناسب جميع الحالات في مجال تنظيم المنصات الرقمية وتعزيزها؛ فالسياسات والأنظمة يجب أن تعكس الظروف المحلية. وألقى عدد قليل من الوفود ومنظمات المجتمع المدني ومشارك واحد الضوء على الحاجة إلى قواعد دولية لتوفير حيز سياسي كاف يمكن من مباشرة الأعمال الحرة وإنشاء المحتوى على الصعيد المحلي. ونظراً لاستمرار الفجوة الجنسانية في الاقتصاد الرقمي، شدد مندوبون عدة على أهمية دعم النساء والفتيات عن طريق الاستثمار والتدريب وتنمية القدرات.

كيف يمكن التغلب على القيود التشغيلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عند إنشائها أنشطة تجارية على الإنترنت

٣١- كان الفريق الرابع يتألف من كبير مستشارين معني بالتسويق الدولي وإدارة السمعة في مركز التجارة الدولية، والمؤسس والمسؤول التنفيذي الأول لمجموعة "نيكستريد" (Nextrade)، وأستاذ في مدرسة ستراثمور للأعمال (School Business Strathmore) في نيروبي. وركزت المناقشة الرابعة على السؤال الإرشادي الثالث للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن بعض القيود التشغيلية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عند إقامتها أنشطة تجارية عبر الإنترنت وكيفية التغلب عليها.

٣٢- وناقش أحد المشاركين القيود التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عادة عند محاولتها إدارة تجارتها الإلكترونية، مثل حلول الدفع غير الملائمة، والخدمات اللوجستية غير الموثوقة والمكلفة، والافتقار إلى الوعي والتكنولوجيات المناسبة، وضعف المهارات، والقدرة المحدودة على التغلب على الحواجز القانونية والتنظيمية. وعرض المشاركون تفاصيل مبادرات مركز التجارة الدولية لمساعدة البلدان على فك تلك القيود، ومن ذلك مثلاً مشروع اضطلع به في رواندا مع شركة "دي إيتش إل" (DHL) من أجل رسم استراتيجية لوجستية وإنشاء بنية تحتية لتجهيز الطلبات والتسليم. ومن مقومات النجاح الأساسية عوامل من قبيل ما يلي: إمكانية الوصول إلى المعلومات، وخدمات العملاء، والشفافية (التسعير، والضمان، وتقييم الخدمات من جانب العملاء)، وسياسات الاستبدال واسترداد المدفوعات، إضافة إلى التسليم الموثوق.

٣٣- وعرض مشارك آخر أحدث البحوث عن الحلول السياسية الفعالة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية على استغلال المنصات في التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وقال إن البائعين عبر الإنترنت أميل إلى التصدير ويغلب أن تكون معدلات نمو معاملاتهم أعلى. وأضاف أن البائعين من البلدان النامية أميل خاصة إلى استخدام المنصات الرقمية للتصدير، وهم يصعدون بالفعل إلى العديد من الأسواق. ومع ذلك فإن استخدام البائعين من البلدان النامية المنصات الرقمية لا يزال متدنياً إجمالاً. وشمل البحث إنجاز ٦٠ عاملاً محفزاً للسياسات والابتكار من أجل رسم خريطة طريق سياسية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجال البيع عبر الإنترنت واستخدام المنصات، مع التركيز على ستة مجالات سياسية: الأنظمة الرقمية، وأنظمة الدفع، والبنية التحتية الرقمية، ولوجستيات التجارة الإلكترونية وتيسير التجارة، وترويج صادرات التجارة الإلكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. (تناولت مبادرة الأونكتاد للتجارة الإلكترونية للجميع المجالات نفسها). وعموماً، تقدم البلدان المتقدمة

ضمانات أقوى، كما أن البلدان ذات الضمانات القوية تستخدم أكثر المنصات الرقمية في التجارة. وتدعو الحاجة إلى تقييم تنفيذ سياسات التجارة الإلكترونية، لأن القوانين والسياسات في حد ذاتها ليست حلاً سحرياً؛ فهي تحتاج إلى تنفيذ فعال لإحداث أثر. أضف إلى ذلك أنه ينبغي تطبيق السياسات وفق نمط تسلسلي، بمعنى أن تُتناول الأساسيات أولاً قبل الانتقال إلى الحجم والنمو.

٣٤- وشدد مشارك آخر على تنوع النضج الاقتصادي والتكنولوجي في أفريقيا، وحذر من اعتبار أفريقيا مكاناً متجانساً. ويزيد الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار المتصل بالمنصات الرقمية، مدفوعاً أساساً بمراكز الابتكار في بلدان مثل جنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا. وفي إطار تلك المراكز، تحوّل التركيز من وسائل التواصل الاجتماعي في المقام الأول إلى استخدام الإنترنت أداة تجارية. وأصبحت المنصات الرقمية محفزاً للقطاع الخاص والنشاط التجاري. وشملت التحديات التي تواجهها المنصات الرقمية فيما يتصل بالأنشطة العابرة للحدود والأنشطة الدولية مسألة تباين الأطر التنظيمية وعدم اتساقها في جميع أنحاء أفريقيا (التكتلات الإقليمية)، والصعوبات المرتبطة بأنظمة الصيرفة الدولية، والاستبعاد من الأسواق الإلكترونية الدولية، وقلة الخبرة في مجال ضرائب المبيعات ورسوم الاستيراد، والمتطلبات المالية والقانونية، والامتنال لقواعد الأسواق المستهدفة. زد على ذلك وجود حواجز اجتماعية - سياسية تشمل الافتقار إلى ثقافة مباشرة الأعمال الحرة والابتكار، والعراقيل المرتبطة بممارسة التجارة وبالأنظمة الحكومية أو الافتقار إليها، إضافة إلى التحديات العامة المتعلقة بالبنية التحتية المتمثلة في الكهرباء والطرق والعنونة المادية. وهناك حاجة إلى تدخلات للتأزر مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لبناء القدرات المؤسسية، وتحسين اللوجستيات، وتوفير الأنظمة اللازمة. ويجب تنسيق إجراءات مختلف الوزارات في الحكومات. وشدد المشارك على أهمية التركيز على المنظور الجنساني ودور الشباب باعتبارهما عنصر تعزيز للأعمال التجارية عبر الإنترنت مستقبلاً، إضافة إلى إرساء التجارة الإلكترونية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية القطاعية.

٣٥- وخلال المناقشة، أعرب مندوبون وممثلون لمنظمات المجتمع المدني عن اتفاق واسع النطاق على ثلاثة مواضيع: (أ) الموازنة بين الأنظمة وتحسين البنية التحتية المادية والبشرية، بدءاً من الربط بالإنترنت وانتهاء بنظم الدفع والعنونة المادية؛ (ب) تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك الشباب في التجارة الإلكترونية؛ (ج) تحسين قابلية التشغيل البيئي عبر مجموعة متنوعة من المجالات التقنية، بما فيها المدفوعات. وبرز دعم المؤسسات التي تملكها وتديرها نساء في التجارة الإلكترونية بوصفه موضوعاً هاماً. فتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التجارة الإلكترونية ليس مهماً من منظور التنمية البشرية فحسب، بل هو ذو طابع اقتصادي ذكي وبمثابة قوة محركة لتخفيف وطأة الفقر أيضاً. وأعرب أحد المندوبين عن القلق من أن نمو التجارة الإلكترونية يترجم في معظمه إلى زيادة الواردات في بلده. وأوصى العديد من المندوبين ببناء توافق في الآراء بشأن قابلية التشغيل البيئي للقوانين والأنظمة بحيث يتسنى التوصل إلى تفاهم وبيئة تنظيمية مشتركة. ودعا المندوبون والمشاركون إلى إيجاد حلول مبتكرة للتحديات المتفشية، مثل العنونة المادية وضعف الموصولية بالإنترنت. وألقى عدد قليل من المندوبين الضوء على الدور المحتمل للتعاونيات الرقمية في التصدي لتحديات التجارة الإلكترونية.

٣٦- ولاحظت أمانة الأونكتاد، في معرض تلخيصها المناقشة، أن التجارة الإلكترونية ليست هدفاً في حد ذاتها. فالتركيز ينبغي أن ينصبّ على الارتقاء بمستوى استعداد الجهات صاحبة المصلحة للاستفادة من الرقمنة لبلوغ الأهداف الأوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أوجه الدعم القيمة في هذا الصدد مبادرة "التجارة الإلكترونية للجميع" (الأونكتاد) وتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية. وأعرب عدد من المندوبين عن تقديرهم لتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية، واعترفوا بالحاجة إلى زيادة الدعم المقدم إلى هذه التجارة، سواء داخل البلد أو من خلال مبادرات دولية مختلفة.

جيم- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٧- قدّمت أمانة الأونكتاد مذكرة مفاهيمية بشأن إنشاء فريق عامل معني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (TD/B/EDE/2/3). وتعدّ الحاجة إلى إحصاءات أفضل وأكثر مصداقية وقابلية للمقارنة دولياً بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي أمراً أساسياً لتمكين البلدان من الانخراط في صنع السياسات القائم على الأدلة ورصد السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيتمثل الدور الرئيس للفريق العامل المقترح في دعم مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي وتقديم التقارير إليه؛ والتركيز على التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وإكمال عمل المنظمات الدولية الأخرى والتعاون وتجنب ازدواجية الجهود؛ والمساعدة على تعزيز بحوث الأونكتاد وبناء القدرات وتحقيق توافق الآراء.

٣٨- وعرضت الأمانة أيضاً الأنشطة والنواتج الستة الممكنة للفريق العامل المقترح، والترتيبات العملية المقترحة، على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية. وإضافة إلى الاجتماع السنوي المقترح للفريق العامل، اقترحت الأمانة أيضاً أن يُعقد هذا الاجتماع مباشرة عقب اجتماع أفرقة الخبراء المعنية بشأن موضوع قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يتولى خدمة الاجتماع قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفرع إحصاءات ومعلومات التنمية التابعين، على التوالي، لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات وشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد. وسيطلب إنشاء الفريق العامل المقترح موارد خارجة عن الميزانية تبلغ نحو ٣١٨ ٠٠٠ دولار سنوياً.

٣٩- وألقت رئيسة مجموعة العشرين (الأرجنتين) الضوء على برنامج شامل بشأن الاقتصاد الرقمي بدأ في عام ٢٠١٥ برئاسة تركيا، واستمر في عام ٢٠١٦ برئاسة الصين، وأفضى إلى قرار يقضي بإنشاء فرقة عمل معنية بالاقتصاد الرقمي. وفي إطار رئاسة ألمانيا لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٧، وضع القادة خريطة طريق لفرقة العمل المعنية بالاقتصاد الرقمي. وفي عام ٢٠١٨، بدأت الرئيسة (الأرجنتين) العمل في خمسة مجالات ذات أولوية في خريطة الطريق، أحدها إنشاء حزمة أدوات لقياس الاقتصاد الرقمي. ويعد تركيز مجموعة العشرين على الاقتصاد الرقمي جهداً متواصلًا سوف يستمر في السنوات المقبلة. ورحبت بعمل الأونكتاد في مجال قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وبمساهمات الأونكتاد في حزمة أدوات مجموعة العشرين لقياس الاقتصاد الرقمي، خاصة لضمان مراعاة منظور البلدان النامية. ومن شأن حزمة الأدوات أن

تحدّد الثغرات والتحديات المتعلقة بالبيانات فيما بين أعضاء مجموعة العشرين، إضافة إلى تسليط الضوء على المبادرات الوطنية والدولية المتصلة بقياس التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية. وتدعم حكومة الأرجنتين أيضاً مبادرات وطنية وإقليمية عدة لإنتاج بيانات أفضل. وفي هذا السياق، رحبت الأرجنتين بإنشاء الفريق العامل المقترح وبفرصة مناقشة القياس على نطاق أوسع وفي سياق التنمية.

٤٠ - وقدّم ممثل لمجمع فكر من آسيا، "اليرن آسيا" (Lirne Asia)، استعراضاً لبيانات جمّعت لـ ٢٠ بلداً نامياً في إطار مشروع "بعْد الوصول" (After Access)، استناداً إلى دراسات استقصائية وطنية نموذجية عن وصول الأسر المعيشية والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات واستخدامهم إيها. وكشفت النتائج عن حصائل السياسات ذات الصلة، مثل استمرار الفجوات الرقمية بين الجنسين والمناطق الحضرية والريفية، وتحديد الحواجز الرئيسية التي تحول دون استخدام الإنترنت، مثل التكلفة، والسرعة المحدودة، وانعدام الثقة، وقلة عدد حائزي حسابات مصرفية. وشملت الدراسة الاستقصائية أيضاً استعمال الخدمات النقدية النقالة، إضافة إلى منصات التجارة الإلكترونية. ويعد الافتقار إلى المهارات الحاجز الأكبر الذي يحول دون تعامل سكان البلدان النامية بالبيع والشراء عبر الإنترنت.

٤١ - وخلال المناقشات، ألقى ممثلو الوفود ومنظمات المجتمع المدني الضوء على الحاجة إلى بيانات أكثر وأفضل وأدق وقابلة للمقارنة بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وحظي إنشاء الفريق العامل المقترح بتأييد واسع، وتأكّد تزايد الطلب على بيانات أفضل لصنع السياسات القائمة على الأدلة. وأثيرت مسائل عدة بشأن ضرورة توخي التركيز في النواتج الصادرة عن الفريق العامل المقترح؛ والحرص على إسناد دور مناسب للمؤسسات الإحصائية الوطنية؛ وضمان عدم ازدواجية الجهود، مع المراعاة التامة لعمل المنظمات الدولية الأخرى؛ وتنسيق الجهود الداخلية مع جهود بناء القدرات الإحصائية الأخرى؛ وضمان التآزر مع فريق الخبراء الحكومي الدولي؛ والمساعدة على تحديد الممارسات الجيدة بحيث يتسنى للبلدان أن يتعلم بعضها من بعض.

ثالثاً - مسائل تنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٢ - انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الافتتاحية، المعقودة في على ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، السيد آزر بيراموف (أذربيجان) رئيساً، والسيدة ديورا بونسي (غواتيمالا) نائبة للرئيس - مقررته الثانية.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٤٣- اعتمد فريق الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول أعمال الدورة المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EDE/2/1. وبناء عليه، كان جدول الأعمال كما يلي:
- ١- انتخاب أعضاء المكتب
 - ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
 - ٣- تعزيز المكاسب الإنمائية المتأتمية من التجارة الإلكترونية المحلية والعابرة للحدود في البلدان النامية
 - ٤- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
 - ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
 - ٦- اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

جيم- اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند ٦ من جدول الأعمال)

- ٤٤- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الافتتاحية، بإشراف الرئيس، في استكمال تقرير دورته الثانية بعد اختتام الاجتماع.

كينيا	سويسرا
لاتفيا	صربيا
ليبيريا	الصين
ليتوانيا	العراق
ليسوتو	عمان
ماليزيا	غابون
مدغشقر	غواتيمالا
مصر	غينيا
المغرب	فرنسا
المكسيك	الفلبين
ملاوي	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
المملكة العربية السعودية	فنلندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	قبرص
ميانمار	كازاخستان
النمسا	كرواتيا
نيبال	كمبوديا
نيجيريا	كندا
الهند	كوت ديفوار
هندوراس	كوستاريكا
هولندا	كولومبيا
الولايات المتحدة الأمريكية	الكونغو
اليابان	الكويت

٢- وحضر الدورة ممثلو عضو المؤتمر التالي:

الكرسي الرسولي

٣- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:

دولة فلسطين

٤- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ

أمانة الكومنولث

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

مجلس التعاون الجمركي

اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية

- الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرانكفونية
منظمة التعاون الإسلامي
أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ
مركز الجنوب
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٥- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
مركز التجارة الدولية
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
مكتب الأمم المتحدة في جنيف
مكتب الأمم المتحدة في فيينا
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
برنامج الأغذية العالمي
- ٦- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
الاتحاد البريدي العالمي
مجموعة البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية
- ٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الهيئة العامة
رابطة عموم الهند للصناعات
مركز بحوث السياسات الاقتصادية
الجمعية الدولية لوحدة وثقة المستهلكين
المنظمة الدولية للمستهلكين

مهندسو العالم
رابطة البريد السريع العالمية
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
غرفة التجارة الدولية
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الكاميرونية للنهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي
جمعية المواطن
شبكة العالم الثالث
منظمة القرية السويسرية
الفتنة الخاصة
اتحاد النقل الجوي الدولي
الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن
